البحث الثاني: الاقتراب النسقي

أهداف الدرس:

- التعرف على المداخل النظرية في تحليل ودراسة النظم السياسية المختلفة.
- استيعاب مختلف الأطر النظرية في الدراسة المقارنة للنظم السياسية القائمة.
- الإلمام بالاختلاف بين المداخل وضرورة اختيار الاقتراب المناسب لكل ظاهرة سياسية.

المداخل النظرية لدراسة النظم السياسية:

ارتبط تطور التحليل المقارن للنظم السياسية بتطور طرق البحث من مرحلة إلى أخرى، فمن المرحلة التقليدية التي تميز فيها البحث بطرق ووحدات تحليل أضفت عليه الطابع الشكلي الوصفي غير المقارن والذي حصر البحث على دراسة النظم الغربية الأوروبية في إطار استاتيكي بالتركيز على الهيكل الرسمي الدستوري، إلى المرحلة السلوكية والتي تميز فيها البحث بفصل الواقع عن القيم من خلال تطبيق المناهج الكمية والامبريقية، والمقارنة من خلال التوسع خارج الحيز الجغرافي الأوروبي والتركيز على الوظائف والأبنية والجماعات الرسمية وغير الرسمية، فالمرحلة ما بعد السلوكية التي تميز فيها البحث بتطبيق المناهج الكمية والمعيارية الموجهة لخدمة الفرد ومحاولة معالجة مشاكل المجتمع من خلال المقارنة الواسعة عبر دول عديدة، والاهتمام تحديدا بدول العالم الثالث في إطار موجه نحو التغيير، مع التركيز على علاقات الصراع في الجماعات والطبقات، ونظرة كلية تهتم بالحقيقة المتكاملة التي تسمو على الأجزاء المنفصلة المكونة لها.

ولتوضيح الدراسة والتحليل عبر هذه المراحل ضمن هذه المداخل والأطر يجب التعرض إلى أهم الاقترابات الموظفة من قبل باحثي علم السياسة في التحليل المقارن للنظم وأهمها: الاقتراب النسقي والاقتراب الوظيفي.

أولاً: الاقتراب النسقي

تمهيد: شهد حقل العلوم السياسية تطوراً محلوظاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية عجزت معه العلوم السياسية بمناهجها التقليدية عن استيعابه والإحاطة بمختلف الظواهر السياسية الجديدة المصاحبة له، الأمر الذي برزت معه حاجة ملحة لإيجاد وتطوير آليات بحث في هذا الحقل عن طريق استحداث اقترابات جديدة أكثر قدرة على فهم هذه الظواهر والإحاطة بها.

ويُعتبر الاقتراب النسقي (أو اقتراب تحليل النظم) من أحد أهم الاقترابات المستحدثة في نطاق الدراسات السياسية التي بدأت في التبلور والظهور منذ منتصف خمسينيات القرن العشرين، ويعود الأصل في استخدام مصطلح النسق (أو النظام) إلى علم الفيزياء الذي انتقل

منه إلى مجال العلوم الاجتماعية ليتم استخدامه منذ القرن التاسع عشر في التحليل الاجتماعي والاقتصادي، ثم إلى حقل العلوم السياسية منذ أوائل القرن العشرين.

ويعود الفضل الأكبر في تطوير الاقتراب النسقي في حقل العلوم السياسية إلى عالم السياسة الأمريكي **دافيد ايستون David Easton** ، ولهذا لم يكن غريباً إطلاق بعض دارسي العلوم السياسية على اقتراب التحليل النسقي اسم "**اقتراب ايستون**".

أ- المفاهيم الأساسية للاقتراب النسقي: يؤكد دافيد إيستون على أنَّه من أجل الوصول إلى نظرية عامة وشاملة يجب تطوير مجموعة مترابطة من المفاهيم في إطار متكامل وعلى درجة عالية من التجريد تُمَكِّن من القيام بالتحليل وتوجيه الإهتمام نحو المحددات الرئيسية للسلوك السياسي، كل ذلك انطلاقاً من أنَّ المفاهيم تشير إلى متغيرات من واقع الحياة السياسية، وأهم هذه المفاهيم هي:

1- النظام (System): يُمثل النظام وحدة التحليل الرئيسية عند **ايستون**، ويُعَّرَفْ النظام بصفة عامة بأنَّه مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفياً مع بعضها البعض بشكل منتظم، بما يعنيه ذلك من أنَّ التغير في أحد العناصر المُكَوِّنَة للنظام يؤثر في بقية العناصر فالنظام يتمتع بنوع من الإعتماد المتبادل بين مكوناته، وله حدود تفصله عن النظم الأُخرى، وله محيط أو بيئة يتحرك فيها.

2- البيئة (Environment): يشير مفهوم البيئة لدى ايستون إلى كل ما هو خارج حدود النظام السياسي ولا يدخل في مكوناته، ولما كانت فكرة النظام السياسي لا تعدو أن تكون فكرة تحليلة فإن الفصل بين النظام السياسي والأنظمة الاجتماعية الأخرى لا وجود له واقعيا بل مجرد فصل نظري للتحليل فقط، وهذا ما يعني أن النظام السياسي يؤثر ويتأثر ببيئته.

3- الحدود (Boundaries): فالنظام السياسي لا يوجد في فراغ بل في إطار بيئة، لذا لابد من الفصل التحليلي بين النظام السياسي وبيئته بوضع نقاط تصورية توضح مناطق انتهاء الأنظمة الأُخرى وبدء حدود النظام السياسي، أي أن هناك حدود للنظام السياسي تفصله عن المحيط أو البيئة بمختلف جوانبها، وإن كان هذا لا يعني إلغاء علاقات التأثير بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية والاقتصادية التي تتم عبر الحدود.

4- المدخلات (Inputs): تشمل مدخلات النظام السياسي على كل ما يتلقاه هذا النظام من بيئته، وهي تشتمل عنصرين رئيسيين هما المطالب والتأييد، فتشير الأولى إلى الرغبات الاجتماعية خاصة تلك المتعلقة بكيفية توزيع القيم وتحقيق أهداف المجتمع، وهي قد تكون

عامة كما قد تكون محددة، وقد يكون التعبير عنها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في حين تشير الثانية إلى الإتجاهات والمواقف سواء المؤيد منها أو المعارض للنظام.

5- المخرجات (Outputs): وهي مجموعة القرارات والأفعال والتصرفات التي يقوم بها النظام وتكون لها الصفة الإلزامية، ويتم بمقتضاها التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع.

6- عملية التحويل: هي مجموعة النشاطات والتفاعلات التي يقوم بها النظام والتي بمقتضاها تتحول مدخلات النظام إلى مخرجات في شكل قرارات، سياسات،برامج حكومية، تصريحات إعلامية، فعملية التحويل بمثابة غربلة للمدخلات ذلك أنه بينما يتم التعبير عادة عن مطالب كثير فانه لا يتحول منها إلى مخرجات سوى عدد قليل نسبيا.

7- التغذية الإسترجاعية: وتشير إلى تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسى الناتجة عن أفعاله (أي عن الآثار التي أحدثتها قراراته وسياساته)، بهذا المعنى تربط المدخلات بالمخرجات في عملية مستمرة، وتكمن أهمية هذه العملية في أنها ضرورية لبقاء النظام لأنه على أساس الوعي بما يحدث بالنسبة للمدخلات تصبح السلطة قادرة على الاستجابة إما بالمضي في سلوكها السابق أو تعديله أو التخلي عنه، فالتغذية العكسية الفعالة تضمن الاستجابة الفعالة، وفى حالة غيابها يتعرض وجود النظام للخطر.

ب- الافتراضات الأساسية التي يرتكز عليها الاقتراب: يرتكز اقتراب التحليل النسقي كما قدمه ايستون على مجموعة من الافتراضات أهمَّها:

- العملية السياسية عملية آلية ديناميكية: يفترض اقتراب التحليل النسقي أنَّ التفاعلات السياسية بين مكونات النظام فيما بينها، وبينها وبين البيئة المحيطة تتم بصورة آلية ديناميكية.

- النظام السياسي نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالأنظمة الأخرى: فالنظام السياسي بطبيعته نظام اجتماعي –جرى فصله تحليلياً عن الأنظمة الاجتماعية الأخرى المشكلة للبيئة-، وبالتالي فهو نظام مفتوح عرضة للتأثير والتأثر بالبيئة المحيطة به.

- النظام يقوم بمجموعة من الوظائف لا بُدَّ منها لاستمراره: يشير دافيد إيستون هنا إلى مجموعة الوظائف الهامة والحيوية التي تجعل أي نظام سياسي قادر على الاستمرار والبقاء.

- البيئة تفرض على النظام ضغوطا: على الرغم من أن البيئة بمختلف جوانبها تمثل مشكلة تحليلية، إلا أنَّ ايستون أكدَّ على أنَّه يمكن إلى حد كبير تبسيط الأمور فيما يتعلق بتحليل أثر البيئة إذا ما تم تركيز الاهتمام حول مجموعة من المدخلات التي يمكن استخدامها كمؤشرات تلخص المؤثرات الأكثر أهمية من حيث مدى إسهامها في خلق التوتر والضغوط التي تعبر

الحدود من البيئة إلى داخل النظام السياسي بالتركيز على مدخلين رئيسيين وهما: المطالب والتأييد.

فالمطالب تفرض على النظام السياسي ضغوطاً تفرض الاستجابة، ويرجع ذلك إلى أنَّ عدم إشباع المطالب والرغبات الجماهيرية يترتب عليه تزايد الإحساس بعدم الرضى عن النظام السياسي من ثم يقل الدعم والتأييد له.

- النظام السياسي نظام تَكَيُّفِي: يعتقد إيستون أنَّ القدرة الحقيقية لبعض الأنظمة على الاستقرار والبقاء رغم الضغوط والتوترات غير العادية التي تتعرض لها من بيئاتها يحمل على الاعتقاد بحقيقة أن هذه الأنظمة تمتلك بالضرورة مقدرات للاستجابة في مواجهة هذه الضغوط والتوترات وعليه، فهو يفترض أن النظام الساسي هو نظام تكيفي ويقوم في الواقع بأكثر من مجرد رد الفعل بصورة سلبية للتأثيرات البيئية.

ويؤكد **دافيد إيستون** أنَّ فكرة النظام كإطار تحليلي بما تتضمنه من علاقات ومفاهيم نظرية لها دلالات تطبيقية تُمثِّل نقطة بداية حقيقية في تطوير الدراسات السياسية، هذا الإطار التحليلي للنظام السياسي في أبسط صوره كما يراه **دافيد إيستون** لا يعدو أن يكون دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية الموجهة بصفة أساسيَّة نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع، تبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية، أي بين المدخلات والمخرجات.

ج- العلاقات الأساسية التي يطرحها الاقتراب:

يطرح اقتراب التحليل النظمي مجموعة من العلاقات الأساسية بين العناصر أو المتغيرات التي يتكون منها النظام السياسي من ناحية. وبينها وبين البيئة الخارجية المحيطة عبر الحدود التي تفصله عن غيره من النظم الاجتماعية الأخرى من ناحية أخرى.

يذهب ايستون إلى أنه ما أن يوجد النظام السياسي بحدوده وأنظمته الفرعية حتى نجد أن هناك مجموعة من العلاقات القائمة بين الأنظمة المختلفة باعتبار أنها أنظمة مفتوحة تتعرض لتأثيرات من بعضها البعض، فالواقع أنه ليست هناك ثمة أنظمة اجتماعية - وبينها الأنظمة السياسية بالطبع - يمكن أن تكون معزولة تماماً عن البيئة المحيطة، وعلى ذلك فإن التحليل النسقي يجب أن يُركِّز جُلَّ اهتمامه على دراسة العلاقات عبر الحدود بين الأنظمة وبين المدخلات والمخرجات، وعلى الرغم من أنه ليس هناك اتفاق بين دارسي السياسة حول التسميات المتعلقة بالمفاهيم في هذا الخصوص، إذ كما سبق ورأينا أنَّ ايستون يرى مدخلات

النظام السياسي من البيئة بمختلف أنظمتها الرئيسية والفرعية تتمثل فقط في المطالب والتأييد، باعتبارهما المؤشرين الرئيسيين للنظرية التي تؤثر بها العوامل البيئية في تشكيل وإعادة تشكيل عمليات النظام السياسي، كما يرى **الموند وكولمان** مزيداً من التحديد لهذه المدخلات، على النحو السابق المشار إليه، كما يضيف **ميتشل** عنصر الموارد كعنصر ثالث.

د- التحليل النسقي في الدراسات السياسية:

يقيم دافيد إستون تحليله على فكرة النظام، و هي تعني أن الحياة السياسية هي جسد من التفاعلات ذات الحدود الخاصة التي تحيطها نظم اجتماعية تؤثر فيها بشكل مستمر، فهو يعتبر أن النظام السياسي علبة سوداء -لأنه هو لا يهتم كثيرا بما يجري داخل العلبة-، بل أن ما يعنيه هي علاقات النظام مع بيئته الداخلية والخارجية، ويركز إستون اهتمامه على العناصر و المؤثرات المحيطية التي تؤثر على النظام السياسي أو ما تسمى بالمدخلات، و على ما يصدر من ردود فعل بعد تلقيه هذه المؤثرات المخرجات، فالتحليل النسقي في نظره يهتم بهذه الحلقات المتتابعة من الأفعال و ردود الأفعال، ما بين المحيط والنظام السياسي وقدرة النظام على الحفاظ على توازنه والتكيف مع ما يرد عليه من مؤثرات خارجية ليستوعبها و يُكَيفها بصورة غير مخلة بالنظام.

وحتى يحافظ النظام على توازنه فإنه يحتاج إلى توفيق بين نوعين من المدخلات: المطالب التي تشكل عبئا على النظام إن زادت على الحد كمطالبة العمال بزيادة الأجور أو بتحسين الضمان الاجتماعي، وهو في هذه العملية يحتاج إلى مساندة كتعبير المواطنين عن مساندتهم للنظام في أية خطوة يقدم عليها للرد على المطالب، و اعتمادا على المطالب والمساندة والتوازن بينها تصدر المخرجات عن النظام وهذه إما تكون تشريعات جديدة تستجيب لكل أو بعض المطالب أو حملة إعلامية لتوضيح الأمور و تبيان عدم شرعية المطالب أو المبالغة فيها أو القيام بتدابير قمعية كالتحدي للنقابات العمالية أو حل حزب من الأحزاب أو منع المظاهرات والإضرابات .. إلخ.

هـ- تقييم الاقتراب النسقي:

1- الإيجابيات: يقدم الاقتراب النسقي عددا من الميزات لعلم السياسة في سعيه تكوين نظرية إمبريقية عامة للنظام السياسية ومن هذه الميزات :

- أنه عام بدرجة يمكن إدخال عددا كبيرا من المتغيرات عند تفسير المخرجات والقرارات السياسية.

- إبراز الطابع الحركي للنظام السياسي من خلال التأكيد على التفاعل بين النظام و بيئته من جهة وبينه وبين مختلق أجزاء النظام من جهة ثانية.

- مساعدة الباحث في جميع وتصنيف المعلومات وعرض نتائج البحوث.
- لفت الانتباه إلي مشكلات هامة للبحث من قبيل: ما هي أغراض النظام السياسي؟ ما هي الوحدات المكونة للنظام؟ كيف يتفاعل النظام مع البيئة ؟ كيف يحافظ النظام علي ذاته؟.

2- الانتقادات: بعد العرض السابق للجوانب الإيجابية التي أضافها الاقتراب النسقي إلى حقل الدراسات السياسية، يجب الإشارة إلى أهم الإنتقادات التي تعرض لها الاقتراب ومن أهمها ما يلي:

- الاهتمام المبالغ فيه ببقاء واستمرار النظام وجعله هدافا في حد ذاته، حيث أعطى جُلَّ اهتمامه وتركيزه بالبحث عن مقومات استمرار النظام وتدعيمه، فالاستقرار هو القيمة العليا لسلوك النظام ولكنه لا يعني الجمود بل يفترض التغيير المنظم الذى قد يطرأ على البيئة أو النظام ذاته استجابة للمطالب، ولكن التغيير الثوري الذى ينطوي على تحول شامل للنظام السياسي لا موضع له في التحليل النسقي، فالنظرية هنا محافظة بطبيعتها ومتحيزة للوضع القائم.

كما أنه يكشف عن عناصر الاستمرارية والاستقرار في النظام دون أن يستطيع تفسير كيف ولماذا يتطور النظام من وضع إلى آخر بصورة دقيقة، وهنا يوجه البعض إنتقاداً إلى الاقتراب باعتبار أنَّ أغلب الدراسات التي اتبعته انتهت إلى نتائج محافظة أو مؤيدة للأمر الواقع.

- يعكس إطاره التحليلي مستوى عالي من التجريد وتفتقر عناصره إلى التحديد الإجرائي الواضح، لا سيما فيما يتعلق بصعوبة التحويل الإجرائي لكثير من المفاهيم الجديدة التي جاء بها الإقتراب لتُصبح قابلة للقياس، مما يقلل من فرص استخدامه في البحث السياسي التجريبي المقارن، ويرتبط بذلك صعوبة وضع افتراضات تقبل الاختبار، فمثلا فرضية أن المدخلات تؤثر بصورة آلية في المخرجات يكتنفها بعض الغموض بحيث يستحيل التحقق من صدقها.
- تناوله السريع والغامض للتحول، فقد اكتفى بالإشارة لهذه العملية التي تحدث داخل أبنية النظام دون أن يوضح ماهية هذه الأبنية والوزن النسبي لكل منها والتفاعلات التي تحدث بداخلها.
- ان اهتمام دافيد إيستون ببقاء واستمرار النظام السياسي جعله يغفل جانب الأهداف الإجتماعية والإقتصادية والسياسية للنظام، أي كيفية توزيع القيم في المجتمع، فتحليل إيستون يركز أساسا على المساهمة التي يمكن أن يقدمها الأفراد في أدوارهم المختلفة نحو بقاء

النظام واستمراره، و يعتبر أن الصراع و الخلاف يمثلان تهديدا لديمومة و استمرارية النظام السياسي.

قائمة المراجع:

- كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987.
- محمد شلبي، **منهجية التحليل السياسي**، الجزائر: د د ن، 1999.
- بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، **أصول منهجية البحث في علم السياسة**، الجزائر، جسور للنشر والتوزيع، ط1، 2013.
- نور الدين حتحوت، **منهجية البحث في العلوم السياسية**، الجزائر، دار الأمة، 2018.
- عبد الواحد الجاسور ناظم،**موسوعة علم السياسة**، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2003.
- ثابت عادل، **النظم السياسية: دراسة للنماذج الرئيسية الحديثة ونظام الحكم في البلدان العربية ولنظام السياسي الإسلامي**، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2007.